

## ROYAUME DU MAROC MINISTERE DE L'EQUIPEMENT DU TRANSPORT ET DE LA LOGISTIQUE



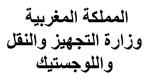
## إلى السيد مدير جريدة المساء

الموضوع: حول المقال الصادر بجريدة " المساء " يوم الأربعاء 13 نونبر 2013.

نشرت جريدة "المساء" في عددها الصادر يوم الأربعاء 13 نونبر 2013، مقالا تحت عنوان "توقف بناء الميناء الجديد في آسفي يخلق جدلا في وزارتي الداخلية والتجهيز"، وتصحيحا للمعطيات الواردة به وتنويرا للرأي العام الوطني نوضح ما يلي:

- أن الوزارة أنجزت الدراسات المتعلقة بهذا المشروع وفق المعايير التقنية المعمول بها دوليا ومن طرف مكاتب للدراسات تم اختيارها استنادا على تجربتها في المجال المينائي وعلى خبرة الفريق الذي أشرف على إنجاز هذه الدراسات.
- أن أشغال إنجاز هذا المشروع الضخم لم تتوقف منذ الإعلان عن انطلاقها بتاريخ 10 مارس 2013، وقد وصل تقدم الأشغال الأولى المتعلقة بالتجهيزات التحضيرية لورش الميناء نسبة تناهز 71%، رغم الصعوبات المرتبطة برفض ملاكي الأراضي، التي يشملها موقع الورش وتلك التي تمر منها موالج الحاجز الرئيسي، تسليمها للإدارة رغم إشعارهم وبحضور السلطات المحلية بالمقتضيات القانونية الجاري بها العمل و إبلاغهم قانونا بقرار الاحتلال المؤقت لها وفقا لما ينص عليه الفصل 50 من الظهير الشريف رقم 7.18 الصادر في 6 ماي 1982 بتنفيذ القانون رقم 7.18 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة و الاحتلال المؤقت، على أنه للإدارة الحق في الحيازة المؤقتة للأراضي عن طريق الاحتلال المؤقت، وهو ما تم بالفعل فيما يخص العقارات اللازمة لبناء تجهيزات ورش ميناء آسفي الجديد و موالج حاجزه الرئيسي وذلك بصفتها متعلقة بالأعمال التحضيرية لإنجاز الورش كما بنص عليه الفصل السالف الذكر.





## ROYAUME DU MAROC MINISTERE DE L'EQUIPEMENT DU TRANSPORT ET DE LA LOGISTIQUE



- أن أشغال بناء الميناء الجديد لآسفي تتم وفق عقد محدد الأجل، أي في متم سنة 2017، وهو الأجل الذي تم التوافق عليه سابقا مع المكتب الوطني للماء والكهرباء الذي يشرف على إنجاز مشروع المحطة الحرارية التي سيتم تزويدها بالفحم الحجري المستورد عبر هذا الميناء.
- أن المساحة اللازمة لإنجاز التجهيزات التحضيرية للورش والطرق المؤدية إلى الحاجز الرئيسي، تبلغ 42 هكتار تمت حيازة 21 هكتار منها، أي ما يناهز نسبة 50% من المساحة الإجمالية الخاصة بهذه التجهيزات التحضيرية، بينما توجد مسطرة حيازة الأراضي الباقية، البالغة مساحتها كذلك 21 هكتار و التي هي في ملك الخواص، في مراحلها الأخيرة.
- أن الوزارة و لاقتناء الأراضي الواقعة داخل محيط الحرم المينائي لهذا المشروع، والتي تقدر مساحتها في 273 هكتار تقريبا، سلكت مسطرة نزع الملكية حيث أن مقرر التخلي الخاص بالأراضي المشمولة بهذا المشروع يوجد حاليا قيد النشر بالجريدة الرسمية وإحدى الجرائد الوطنية، بغاية إجراء البحث الإداري القانوني مدته شهران وذلك بمكاتب الجماعة المعنية في أفق استرسال المسطرة برمتها في مراحلها الباقية مستقبلا.
- أن الوزارة حريصة على تتبع المساطر القانونية وذلك حفاظا على حقوق الملاكين المعنيين من جهة وضمانا لما فيه مصلحة المشروع من جهة أخرى، ولم يسبق لها قط ان استولت على الأراضي خارج أسلوب القانون.

وإذ نود بهذا الرد تنوير الرأي العام الوطني وإحاطته علما بالمعطيات المتعلقة بهذا الموضوع، نتمنى أن تعملوا على نشر هذه التوضيحات في عدد جريدتكم.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلطم

